

ان الماهية التي وضع لها اسم الجنس معينة عند كواضع لكن ذلك التبيين ليس معتبرا بجزء من الموضوع له ولا يثبت في الموضوع فهو حاصل غير مقصود بخلافه في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء او قيد على ما مر من كماله فيقول المصنف بل وضع لغير معنى معناه بل وضع للماهية التي لم يعتد بتعيينها بالاولى اليها للتصوير وقوله من نحو بيان للالوه وحل تحت نحو لما صفة فاربا كما للاه في افادة التعيين فالمتعيين بجزء مفهوم علم الجنس هذا التفريع بالمنظر لما هو المتبادر من قول المصنف ان علم الجنس موضوع الجنس المعين لانه وان كان محتلا لجزءه التعيين والتقدير يتبعه الطراد المتبادر منه الجزئية وان علم الجنس كواو الحال ويصح ان مكسورة وقوله معلوم اي بين القوم وشه رته بينهم اغتف عن ذكره في التفسير فكانه ذكر فيه الكمال على معنى القرينة اي مع تيممه ما هو معلوم مشهور له وانما قلنا ذلك لانه مبني لفرق اي ما يتبين عليه الفرق بينهما ذكرهما معا لا يعين اسم الجنس فقط كما هو ظاهر وهو استقلال المعنى في اي وكره في هذا كونه مستقلا بالمعنى بالنسبة للموصول وعدم طرأ وعدم استقلال المعنى بالنسبة للفرق وبما كون الفرق المذكور هاتما فهو ما التزمنا من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شي اخر وهذا يلزم ان معنى الموصول بهم عند كسامع يتعين بمفهومه الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر اخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضع الشخصات ونحوها مما يحتاج في افادة المعين من تلك الشخصات الى كقرينة لمزاحمة المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف

فهم

فهم للمعنى على انضمام شيء اخر وهذا يلزم ان الحرف لا يتصل معناه ولا يثبت احد الاضحية شيء وهو المتعلق الذي معنى الحرف معنى فيه اي حاصل باعتباره بدل على معنى في عين اي بدل على معنى لوحظ انه وصف لغيره وخصه اي خارجا وتعلقه اي ذهنا فالعطف مفاديه وهذا اي قوله ويجعله وتعلقه في اشارة لتمام اخر فابن لما قبله فاراد اشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحرف والكان اشارة لتوقف معنى الحرف على ذاته المتعلق فالعطف مفاديه اي حاصل باعتباره عند كسامع واماعته الكواضع فهو غير مهم لانه حقيقة وصفه للجزئية المعينة وقوله عند كسامع متعلق بهم بدل قول ك واما قيدنا المنهاج لكونه عند كسامع لانه يوجب ويصح تعلقه بقوله يتعين وقدم عليه للاشارة الى انه تعينه بمعنى قيد مقصود على كسامع لان المتعلق لا يتعين الموصول في نفسه بالصلة بل لوجهل تعينه بالصلة ولم يخاطب ذلك ليعلم ان يدكر الموصول مقيدا ابتداء الصلة لانه الموصول موضوع لما عطف المخاطب بالصلة الذي هو معنى فيه اي حاصل في الموصول وقايم به والصلة توضح المنهاج الذي في الموصول لانه مضمون معنى حاصل في الموصول ووصف قائم به الفعل والحرف فيهما للاستقلال اي كل فعل وحرف لا للجنس اذ لا استقرا لهما بين حقيقتيهما في الهماء لان الاولى في الدلالة على معنى في صلة الاشتراك انما هو في ذلك لطفي دلالة لانه ذلك ليس قدرا من كتابه ما حتى يصلح للاشارة لهما فيه باعتبار كون كتابات التغيير اي عرفنا لانه لا الغير